قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

أبو غبشان

استنفرتْ أجهزة الإعلام إثر تصريحات نائب الرئيس الإيرانيّ محمد رضا رحيميّ الداعية إلى "اتحاد تامّ" بين العراق وإيران، واستنفر معها سياسيون مناصرون لإيران وللسيّد رئيس الوزراء وبذلوا جهداً في تبرير التصريح وتخريجه تخريجاً لا يحرج رئيس الحكومة العراقية وكتلتهم.

النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الأسدي، قال "إن دعوة نائب الرئيس الإيراني هدفها توحيد المواقف بين البلدين على المستوى السياسي والأمني بما يخدم مصالحهما" على ما نقلته عنه "السومرية نيوز" أمس. مع أن التصريح واضح لا لبس فيه ولا يحتمل التأويل، فهو يتضمن دعوة إلى وحدة اندماجية ربما يكون قد خُطط لها مطولاً في طهران، وليس تصريح رحيمي إلا استباقاً للأمر وجسّ نبضٍ ومحاولة للتعرّف على ردود الفعل.

نائب آخر "عن دولة القانون دائماً" هو السيّد عبد الهادي الحساني صرّح للمدى أمس "إن تصريحات رحيمي مجرد مجاملة دبلوماسيّة!" . شخصياً لم يطرق سمعي يوماً ما أن سياسياً جامل حكومة دولة أخرى بدعوة إلى وحدة اندماجيّة بينهما، وإذا كانت هذه مجاملات سياسيي هذا الوقت فأنا أخشى أن يردّ المالكي على مجاملات الإيرانيين بأحسن منها ويوافق على عرض الوحدة، فنكون أغبى شعب لأننا ضيّعنا بلدنا في مجاملة دبلوماسية عابرة. وحينها ينطبّق علينا المثل "أحمق من أبي غبشان"! . وأبو غبشان هذا .لمن لا يعرفه .هو من باع مفاتيح الكعبة لقصي بن كلاب بزقّ خمر.

مجاملة كهذه قد تؤدي إلى اضمحلال دول، هي مجاملة كارثية طبعاً، وهي ذكرتني الآن بتصريح لنائب آخر "وطبعاً من دولة القانون" هو الأستاذ محمد الصيهود قال فيه إن "عدم وضع العلم العراقي خلف رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقائه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ليس المقصود منه عدم الاعتراف بالسيادة العراقية، ولا ينظر إليه بهكذا منظار" وأضاف: "عدم رفع العلم العراقي ليس متعمداً أو مقصوداً بل يمكن أن يكون سهواً أو شيئاً من هذا القبيل".

الأمر إذن سهو "أو شيء من هذا القبيل"، والإيرانيون ساهون "أو شيء من هذا القبيل"، سهو الإيرانيين أيضاً فادح، أولاً لأن فيه إهانة لا لرئيس وزرائنا فحسب بل لدولتنا، ما زال العراق دولة مستقلة إلى أن تتحقق الوحدة الاندماجية، وحتى ذلك الحين فيجب على إيران احترام رموزنا السيّادية، وثانياً لأن عدم رفع العلم يؤكد شكوك المشككين في جديّة إيران بالتعامل مع العراق كضيعة تابعة لجارتنا المسلمة. شكوك كهذه تتأكد حين نقرأ خبر لقاء السيد محمود الشاهرودي وهو مسؤول إيراني يشغل منصب "رئيس الهيئة العليا لتسوية الخلاف بين السلطات في إيران"، والمرشح الذي تعدّه إيران "وعراقيون موالون لها" لزعامة الحوزة في النجف، إذ قال السيّد شاهرودي للمالكي حرفياً "

على إيران والعراق استثمار نعمة الجوار في ما بينهما"، لأن البلدين لديهما أهداف مشتركة ومن اللائق تعزيز العلاقات الحالية لترتقي إلى المستوى المطلوب".

لا نعرف طبعاً ما المستوى المطلوب في نظر الشاهرودي والمالكيّ لكننا نعرف مستوى العلاقة الذي يريده السيّد رحيمي لأنه كان أشجع وأوضح من الجميع فقال إنه يريد "وحدة تامة" كالتي حدثتْ قديماً بين قصيّ بن كلاب وأبي غبشان.

ملفّ الهويّة العراقية في مهبّ الهويات الصغرى "٧"

البحث عن "الشريك" العراقي الضائع

محمد ثامر يوسف

نفسياً، تبدو فكرة مرعبة أو صادمة، فكرة الحماية التي يتلهى بها الجميع أو يجترّونها في المرويات السياسية والاجتماعية والثقافية هنا. إنها أحاديث إخوانيات عابرة مكررة، غير دقيقة تماما. فمنذ تسع ويزيد، تتدحرج بملل، فكرة توفير الحماية، لمجموعة ما، أو مكوّن اجتماعي، ديني أو عرقي، وهو على أرضه (نعني أيضا من ظل منهم عليها). ففي خمول الذكرى أو بؤسها، ومع فوضى تداعيات تغيير العام ٢٠٠٣، عاش المسيحيون العراقيون، غربة نادرة، وأوجاعا معنوية ومادية قاسية، لم يشهدوها من قبل، في بلد هو بلدهم الأصيل.

تلمع فكرة الحماية وفيها بعد استعراضي واضح، بوصفها القيمة الذرائعية الكبرى والأبلغ بالنسبة إلى الآخرين، أولئك الأكبر حجما، والأكثر انتشارا، في جغرافيا "وطنية" حالمة ما زالت ترسخ وجود مكوّناتها كلها حتى الآن، بفعل فكرة الحماية نفسها، حماية العشيرة، حماية الطائفة، وحمايات مرادفة أخرى، ميليشيوية أو حزبية، تحافظ كلها في ما يشبه النسق والتفاهم المضمر، على وجود أبنائها، أو أفرادها هكذا. لكنها، وفي السياق وفي الفائض من طاقتها وقد اطمأنت لحالها، تستريح بإعلان حمايتها للذين هم اقل عدداً، للذين بلا حزب أو ميليشيا أو طائفة كبيرة أو عشيرة نافذة، حيث يذبل القانون، وتندثر مبادئ النظام العام. غير ذاك، أنها للمسيحي حماية بلا رصيد. أنها بلا مضمون مدني ثابت، رصيدها الفعّال الآن: "جبر الخواطر". أنها الأمنيات التي يستهلكها الاستعراض وتأكلها الميديا اليومية اللاهثة.

أقول، نفسيا تبدو "فكرة الحماية"، طوباوية بقوة، أو هي بدقة، تكثيف فجّ لفكرة استجداء الحاجة من احد، لا كأنه في وطن، بل تحت خيمة عشيرة، إذ هي نمط من تقاليدها، أو عرف من أعراف العصابة، أو أقل وطأة هي من عطايا الطائفة المسيطرة ومكرماتها، فتجاب هذه، بمنّة، أو قل بنوع من الوصاية المحببة التي تنتفي إزاءها "معنويا في الأقل" فكرة التساوي في الوطن. يقول رجل الدين مثلا في خطبته كل مرة، كلاماً إنشائياً مراوغاً: "المسيحيون إخواننا". وينتهي الموضوع. أو يكرر السياسي الجديد، جملا باردة من نوع: "المسيحيون في حمايتنا". كلام يبدو مملاً أيضاً، وفاضحا، يستشعر "عيبه" المسيحي قبل أي أحد، ويذكّره كم هو آخر بعيد، يذكّره بشيء من المنّة، أو بمعنى أكثر ثقلاً، يذكّره بوحدته، وبلا جماعيته، وبغربته العميقة في هذه البلاد، بلاده. وهو الإحساس الذي بات يغلّف مشاعر المسيحيين كلهم، منذ سنة التغيير تقريباً، قبل ما يقرب من تسعة أعوام، حتى هذه اللحظة. كما أنها الغربة التي يوسّعها عليهم الجميع يوماً بعد يوم (شركاؤهم الأكبر عدداً في المكان)، كلما استطاب لهم استعراض هذه الرطانات اللغوية الفجة أمام العالم، عبارات دعائية سمجة، عن الوقوف مع الأخ، أو حماية الشريك "السابق" في الوطن.

شهداء كنيسة سيدة النجاة

النمط الثقافي الطارد، يسود الآن، وهو غير معنيّ بطريقة نمو المدينة السابق وتقاليدها وطبيعة بنيتها الأساسية وعلاقات ساكنيها مع بعضهم وثقافتهم. بغداد مدينة صارت تتغير شيئاً فشيئاً، سواء بسبب هجرة المسيحيين أنفسهم، أم بانزواء غيرهم من أهل بغداد الأصليين.

لعب سياسي وديني خادع

تمويه المخيال الجمعي واللعب عليه، أو استغلال انشغال المزاج العام بهمومه، لعب سياسي لا حدود له. تملك الكلمات بوصفها وسيلة متاحة، طاقة لانهائية أيضا في هذا المجال، طاقة ما أسهل توجيهها وادعاء صلاحيتها في كل وقت. من جهة تتيح بعض القضايا المصيرية نفسها مجالاً واسعاً "مرغوبا" لذلك اللعب، بما فيه استخدام اللغة بفائض عال من الكلمات غير المحددة أو المعرّفة بتوصيف. في العراق، يمكن بسهولة توظيف الاحداث الكبرى لغوياً، أو استثمارها: "اقتحام كنيسة سيدة النجاة وتفجيرها" منذ عام مثلاً (لن أمر على الاحداث الفردية العديدة التي تعرّض لها المسيحيون). أقصد إعادة إنتاج مثل هذه الحادثة الأليمة، وبثها من جديد والإفادة منها عن طريق اللغة كما لو كانت وقائع حادثة الآن. يمكن ملاحظة النشاطات الرسمية العديدة التي تلت الواقعة، أو حتى التي احتفت بمرور سنة عليها وتمحورت حول ضرورة الوئام والتآخي والسلم الاجتماعي وغيره، أيضا ملاحظة قصائد الشعر التعبوي المجاملاتي، وبلادة الخطب الرسمية المدبجة، وزيف الادعاءات الأمنية بالسيطرة على الوضع. حضور هذه كلها، أمام مشهد الدم، وأمام مسألة التهميش والاستباحة الدائمة، وأمام عدد مرات التهديد، ثم الهجرة القسرية المستمرة بسبب ذلك كله، الخلاصة: أمام حقيقة اللاحل.

النمط الثقافي الطارد، يسود الآن، وهو غير معنيّ بطريقة نمو المدينة السابق وتقاليدها وطبيعة بنيتها الأساسية وعلاقات ساكنيها مع بعضهم وثقافتهم. بغداد مدينة صارت تتغير شيئاً فشيئاً، سواء بسبب هجرة المسيحيين أنفسهم، أم بانزواء غيرهم من أهل بغداد الأصليين.

يتذكر كل البغداديين، كيف كانت بيوت هؤلاء أنيقة، بشبابيك واسعة، وأسيجة مهذبة واطئة لأنها آمنة. يعرفون كيف نمت وأينعت مع نمو بغداد وتألقها وازدهارها، ولا يزالون يتنسمون رحيق حدائقها ويتخيلون رقة شوارع أحيائها وأزقتها النظيفة، قبل أن يفترسها الوجع، ويأكلها الخوف، وتنتشر فيها الفوضى والأزبال، بعدما عمّها الإهمال، وغلبتها العشوائية، وانعدم في تصاميم منازلها "الجديدة" الذوق، حين هدّت البيوت وتقسمت، وصارت الدار الواحدة، ثلاثا أو أربعاً لساكنين آخرين.

واقعياً، رجل الدين السائد، المشغول بحروب الطوائف، لا يعنيه ذلك كله، ولا السياسي "البليغ" يسأل نفسه، كيف اختلفت الأشياء وأين اختفى كل ذلك، أو أين ذهب كل هؤلاء، ولماذا يحصل ما يحصل؟

يمكن النظر إلى مواضيع مثل هذه، كدلائل موجزة واضحة على سهولة القبول بالتغيرات الدراماتيكية المأسوية وبذاءة البديل الحاصل في مناطق واسعة من بغداد (فضلا عن أمكنة أخرى في العراق طبعا) وعبورها بسهولة، مقابل قوة الشبق بالكلام من دون الإمعان في الحقيقة الماثلة وتخيل نتائجها الكارثية. مثل هذا اللعب يتوافر عليه بشكل لا محدود الجهاز السياسي أو الأمني العراقي السائد. إنه كيان يولغ باللغة ويولع بالشعارات، أكثر بكثير من ميله إلى قراءة الواقع وتأمله، ومعرفة أين تكمن المشكلة الإنسانية المدنية العامة.

هل يسعف التذكير هنا، مثلا، كم تملك كلمات مثل "المسيحيون إخوتنا" الشائعة، من طاقة قابلة للتوظيف وقدرة على التهييج أو كم تستدر من عواطف؟

يجري اللعب في عراق اليوم على هذه الشاكلة، على قوة الإنشاء واستثمار العواطف أو التلاعب بها، أي على الممكن السهل والمتاح والجاذب. لا يمكن في هذا الصدد إغفال التصريحات السياسية والأمنية اليومية لوسائل الإعلام التي تدور كلها في فضاء الفذلكة ذاته، واستعراض مفرداته وفق الحاجة وكلما اقتضى الأمر ذلك، مثل الحديث عن حماية الكنائس وشوارع الأحياء المسيحية، التي تبدو بلا معنى اليوم، لسبب بسيط، أن الكنائس هذه، لم يعد يرتادها أحد، أما البيوت والمنازل فخاوية، هجرها أصحابها، وبيعت من غيرهم.

الحنين بطريقة مختلفة

يختلف حنين المهاجر العراقي المسيحي إلى أوروبا وأميركا وأوستراليا أو سواها، إلى بلاده عن حنين غيره من العراقيين. يقال لا يصيبه من الـHomesickness شيء، إلا بالنسبة إلى القلائل. ولكن هل يفقد هذا صلته النفسية تماماً مع المكان الأول، مع بيته القديم، مع أمكنة محددة يعرفها، ومع مرابع نشأته؟

تتشكل علاقة المسيحي مع المكان المتروك، بطريقة مختلفة، فهو إذ يتخلى مضطرا عن كل شيء هنا تقريباً، مصطحبا أهله وذويه كلهم، الزوجة، الأولاد، الأم والأب، الإخوة، وحتى الأقارب من الدرجة الأولى والثانية، فإنه يصنع في الحال مكاناً بديلاً، يخفف عنه الشعور الحاد بالغربة في البداية. إنه كمن يصنع "وطنا" آخر يحدد تعريفه هو، يعرف من فيه ويتواصل معهم. تساعده في ذلك بشكل واضح الهجرة الجماعية أو شبه الجماعية من بلاده. هذا لا يعني أن جميع المسيحيين العراقيين يشعرون بالاندماج التام مع مجتمعاتهم الجديدة، فحالهم، حال معظم المهاجرين، لكن سلسلة الهجرات المنتظمة والتجمعات المكثفة القريبة، فضلاً عن الإحساس باليأس من تبدل الأحوال في المكان الأول، يعززان عنده فكرة الرضا التام بأن المكان الجديد هو الحل.

يصعب على المسيحي، شأنه شأن غيره، وقد ترك خلفه كل ما صنعت يداه، نسيان ما بناه وأسس له: بيته، حديقة فيه وارفة، زرعها وفكر مرةً أن تنمو وتكبر، ممتلكاته، أمكنة عمله ومصالحه وأمواله، آماله، علاقاته العامة وذكرياته أيضا. لكن هذه الصعوبة تتحول لديه مع مرور الوقت، وبفعل أمور حادثة واضحة يعرف أنه لم يكن سبباً فيها بل وقعت عليه، إلى ما يمكن أن أسمّيه التناسي الإيجابي. تتحول الأشياء هذه جميعها وقائع معنوية أكثر من أي شيء آخر، ذكريات، لكن بعيدة، تتسامى فيها التفاصيل الصغيرة الماضية، لتتحول "فكرة" تشبه الوطن الأم ولا تشبهه. تتجسد نفسياً بحسب ظروفها ووقعها من المرء. يتحوّل المكان الأول في معنى من المعاني قيمةً رمزية، غير معنية بهذه الجغرافيا المحددة والمتصارعة التي اسمها العراق. فما لديه هو حلم خاص ينفي الواقع السائد ويبزّه. لكن المسيحي يعرف تماماً أنه حلم تحقق فعلاً هنا ذات مرة بأبهى صورة، على هذه الجغرافيا الملعونة نفسها. ولن يتكرر.

مقتل عثمان

فريدة النقاش

استجابة للحملة الابتزازية باسم الدين التي يشنها من ينسبون أنفسهم للإسلام، ويكفرون كل من يجرؤ على المطالبة بتمثيل شخصيات الأنبياء والصحابة على المسرح أو في كل من التليفزيون والسينما كتب «فكري النقاش» مسرحيته «مقتل عثمان» وصدرها بجملة تقول إنه «نص درامي للقراءة»، أي لا يجوز لأي فنان مخرجا كان أو ممثلا أن يفكر في ترجمته على المسرح.

وقد تسبب هذا التحريم الذي فرضه من يسمون أنفسهم رجال الدين في طمر مادة درامية وتراجيدية هائلة في التاريخ الإسلامي وإبقائها في بطون الكتب نهبا لتعدد الروايات وتضاربها رهن القراءة وحدها.

وبسبب هذا التصدير نفسه أخذت أقرأ فصلي المسرحية ومشاهدها الخمسة عشر وأنا أجسد في خيالي صورا للشخصيات والأحداث والمواجهات بين فريقين من المسلمين تماما كما أفعل مع أي نص روائي. وكنت غالبا ما أرد على بعض أسئلة الصحفيين قائلة إن الصور التي يصنعها خيالنا الخاص لشخوص الروايات ووقائعها غالبا ما تكون أكثر خصوبة من الصور الجاهزة على خشبات المسارح أو الشاشات. ذلك أننا كمتلقين نصنع عالما موازيا للنص متنوع الألوان والعلاقات، ونبث فيه من روحنا وذواتنا وثقافتنا ورؤيتنا للعالم، وبذلك نتجنب التنميط الذي تنتجه المادة المصورة الجاهزة التي لم يعمل خيالنا على إثرائها لأنها نتيجة جهد وخيال لآخرين- هو خيال احترافي بالطبع- لكنه على أي حال مفروض علينا بطريقة أو بأخرى.

والكتاب والمفكرون والفنانون الذين يدعون المواطنين إلى مواصلة القراءة، وقراءة الكتب على نحو خاص رغم إغراءات ثورة الاتصال الجديدة هم على حق، وهم يعبرون أيضا عن القلق لتراجع القراءة وهم أيضا في ذلك على حق ، ذلك أن كل منتجات ثورة الاتصال من معلومات سريعة متجددة وابتكارات بلا حصر تتعامل جزئيا فقط مع بناء الوعي النقدي، ولا تعلم مناهج التفكير وإن كانت تقدم المعلومات ويحتاج كل من الوعي النقدي ومناهج التفكير وإن كانت تقدم المعلومات ويحتاج كل من الوعي النقدي ومناهج التفكير إلى التأمل الذاتي المتأني عبر قراءة الكتب لتكوين الرؤية الشاملة.

أكتب هذه المقدمة الطويلة تعبيرا عن انشغال قديم بمناهج التفكير والوعي النقدي مع دعوة لقراءة هذا النص الممتع- نقديات ذلك أن مؤلفه الذي سبق أن قدم مجموعة مهمة من المسرحيات هو فضلا عن أنه قارئ جاد لتراث الثقافة العربية الإسلامية هو دارس لتقنيات البناء المسرحي دراسة أكاديمية عميقة.

وهناك نموذج بارع في مشهد الافتتاح يقول لنا بلغة التراجيديا إن واقعة سوداء تحوم فوق الشخوص ذلك رغم أن اسم المسرحية هو «مقتل عثمان» أي أن هناك وشاية منذ ما قبل البداية بمآل البطل التراجيدي، ورغم أن هذا المآل المأساوي مستمد من وقائع التاريخ المعروف لكن المؤلف يقدم لنا نسيجا متكاملا يمكننا بسبب إحكامه أن تغيب عبره معرفتنا بالواقعة التاريخية.

وبينما يواصل الخليفة الثالث «عثمان» العبث بالخاتم في إصبعه فيسقط من يده إلى البئر ، يفزع عثمان ويقف مذعورا ويصيح» .. لا حول ولا قوة إلا بالله سقط خاتم رسول الله من يدي في البئر» ويكون سقوط خاتم رسول الله نذير شؤم وفاتحه للتراجيديا وطيرا أسود يحوم طيلة النص على الأحداث والعلاقات. ورغم أن النص يضم اثنتين وأربعين شخصية وتدور أحداثه في أماكن شتى من أرض الإسلام حيث يرى الخليفة «الدنيا مقبلة علينا، والثغور تفتح لنا كل يوم ونزيد في أرض الإسلام».

ولكن الصوت النقدي لأبي ذر الغفاري ينبه المسلمين إلى مظاهر الهلاك القادم «العبيد يملأون أرجاء المدينة، وألعاب اللهو قد زادت ، واستجد منها ما استجد. والمال فيها قد استفحل وليست هذه هي المدينة التي عهدتها على عهد رسول الله (ص) ، ولا هي مدينة أبي بكر وعمر- رحمهما الله-».

ويرى عثمان «أن النعمة قد زادت وقد أطعت أكثر الناس».

أما مسلمو البلدان المفتوحة فإنهم ساخطون على ولاة هذه البلدان ويطلب بعضهم الخلاص منهم وصولا إلى الدعوة لخلع الخليفة خاتم رسول الله من يدي في البئر» ويكون سقوط خاتم رسول الله نذير شؤم وفاتحه للتراجيديا وطيرا أسود يحوم طيلة النص على الأحداث والعلاقات. ورغم أن النص يضم اثنتين وأربعين شخصية وتدور أحداثه في أماكن شتى من أرض الإسلام حيث يرى الخليفة «الدنيا مقبلة علينا، والثغور تفتح لنا كل يوم ونزيد في أرض الإسلام».

ولكن الصوت النقدي لأبي ذر الغفاري ينبه المسلمين إلى مظاهر الهلاك القادم «العبيد يملأون أرجاء المدينة، وألعاب اللهو قد زادت ، واستجد منها ما استجد. والمال فيها قد استفحل وليست هذه هي المدينة التي عهدتها على عهد رسول الله (ص) ، ولا هي مدينة أبي بكر وعمر- رحمهما الله-».

ويرى عثمان «أن النعمة قد زادت وقد أطعت أكثر الناس».

أما مسلمو البلدان المفتوحة فإنهم ساخطون على ولاة هذه البلدان ويطلب بعضهم الخلاص منهم وصولا إلى الدعوة لخلع الخليفة نفسه، وجاء أقوام من مصر زعموا أنهم يريدون الحج ولكن هدفهم الأصلي كان قتل عثمان، وقالوا إنه بعث إليهم بأحد رجاله وحرض ضدهم، والخليفة لا يشاور إلا بني أمية وفي المدينة أكابر المهاجرين والأنصار لا يسمع منهم، ويقول علي بن أبي طالب الخليفة الرابع لعثمان «جمعت جمعا من المهاجرين والأنصار، وكلمنا المصريين أنا ومحمد بن مسلمة، وقلنا إنك عازم عن الرجوع عما يغضب هؤلاء يغفر الله لك ولهم ولنا».. ثم وقد جاءوا بكتب عليها خاتمك إلى عمالهم وولاتهم، تأمر بقتلهم.

ويصل النص إلى ذروته في الفصل الثاني حيث يقسم الخليفة أنه ما أمر ولا كتب ولا ختم، كما يقول علي بن ابي طالب، ولكنه يقول أيضا إن عثمان قد أصبح سيقة لمروان بن الحكم يسوقها حيث يشاء»، ومع ذلك فهو يرفض أن يخلع الخليفة ليتولي مكانه. بينما يكشف «عثمان» عن ضعف شديد ويقول لزوجته «ماذا أصنع يا نائلة وكلما رمت إصلاحا دخل علي مروان فحرفتي عنه بمودته وقرابته وحسن مقالته» وهكذا خذله أهله وأقرباؤه الذين أحاطوه وحادوا به عن دين محمد وتصل بلاغة النص لذروة قرب النهاية المحتومة «لعثمان» حين يقول «سعد بن أبي وقاص» إن الواحد منا يريد أن يدرك النجاة ، ولا نجاة إلا بسيف مبصر يقول لصاحبه هذا حق وهذا باطل» ويتخذ الزمن صيغة أسرة حين يقول عثمان «المال والأعمال قد كثرت، وهذه قريش أخرى جديدة لم تر رسول الله».

ويحيط بعض أهل الأمصار بالخليفة يخبرونه بين القتل أو ترك الأمر دون أمير» وقد خذله بعض أصحابه وعلى رأسهم معاوية في الشام الذي سبق أن استنجد به الخليفة، ويقول أحد الرجال الذين حاصروه «لم نأت لقتال وإنما جئا ليرفع ظلم عماله عنا ويرد الحقوق لبيت مال المسلمين».

وتنفتح نهاية النص المكتوبة بدربة وبالغة على ذروة جديدة من ذرى العنف والاقتتال بعد تولي «علي بن أبي طالب» الخلافة الذي سيموت مقتولا بدوره.

لا يتضمن النص رغم تراجيديته العالية أي رؤية نقدية لطبيعة الصراع ولدور بني أمية واستبدادهم وانحياز «عثمان» لهم وتكديس الأموال في خزائن الكبار، وكأنما كان من الصعب عليه أن يذكر لأحد صحابة رسول الله سوءه.

إن «مقتل عثمان» نص يستحق القراءة ، كما يستحق أكثر أن ينتجه ويخرجه ويمثله مسرحيون شجعان.

ترزية القوانين

حسين عبد الرازق

حدث ما توقعه عديد من السياسيين والقانونيين، وامتنعت المحكمة الدستورية العليا عن النظر أو إبداء الرأي في القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب في ١٢ أبريل الحالي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وهو التعديل الذي استهدف منع «اللواء عمر سليمان والفريق أحمد شفيق» تحديدا من خوض انتخابات رئاسة الجمهورية وعرف إعلاميا بقانون «العزل السياسي»، والذين توقعوا امتناع المحكمة عن نظر طلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإبداء الرأي في مدى دستورية القانون لم يرجموا بالغيب و«يفتحوا المندل» بل قاموا بقراءة قانون المحكمة الدستورية العليا والذي يحدد اختصاصها في النظر في الطعون على قانون صدر بالفعل وتم التصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية وأصبح نافذا، ولا يسمح لها بما يسمى بالرقابة القبلية، أي الرقابة على مشاريع القوانين قبل صدورها، كما نظروا في الإعلان الدستوري وفي الفقرة الخامسة من المادة ٢٨ من الإعلان تحديدا، والتي منحت المحكمة الدستورية العليا - استثناء من قانونها - حق الرقابة القضائية المسبقة على مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية.

ويثير هذا القرار من المحكمة الدستورية العليا وأسبابه قضية مهمة تتعلق بتوالي إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ توليه سلطة التشريع والسلطة التنفيذية في ١١ فبراير ٢٠١١ لقوانين وقرارات تتعارض مع الدستور «الإعلان الدستوري»، بل وجود تناقضات واضحة وتعارض بين مواد الإعلان الدستوري نفسه.

ولا يفترض في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يكون أعضاؤه خبراء قانونيين أو دستوريين، ولكن مسؤوليتهم أن يختاروا للمجلس مستشارين قانونيين ودستوريين أكفاء ومتخصصين ومخلصين، ويتجنبوا ترزية القوانين.

وللأسف فمن الواضح أن القانونيين الذين يعتمد المجلس عليهم يفتقرون إلى التخصص والكفاءة على الأقل، وهو ما قادهم إلى سلسلة متوالية من الأخطاء.

> أول هذه الأخطاء بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد في ١١ فبراير ٢٠١١ مباشرة، عندما شكلوا لجنة لتعديل عدد محدود من مواد دستور ١٩٧١، فلا يجوز إدخال تعديل على شيء غير موجود، فدستور ١٩٧١ سقط وأصبح معدوما بتولي المجلس السلطتين التشريعية والتنفيذية بالمخالفة للدستور، ومع ذلك تم تعديل ٩ مواد من الدستور المعدوم والاستفتاء عليها في ١٩ مارس ٢٠١١ وإعلان الموافقة عليها في الاستفتاء يوم ٢٠ مارس!

> ولم تمض أكثر من عشرة أيام حتى أعلن المجلس إسقاط دستور ١٩٧١ وإصدار إعلان دستوري يوم ٣٠ مارس ٢٠١١ بدلا منه ينظم الاختصاصات والعلاقات بين السلطات المختلفة خلال الفترة الانتقالية، وحمل الإعلان العديد من الأخطاء والخطايا أبرزها التناقض الواضح بين الفقرة الثالثة من المادة ٢٨ التي تقول «وتكون قرارات اللجنة «لجنة الانتخابية الرئاسية» نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة»، والمادة ٢١ التي تنص على أن «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات التقاضي من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا، ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء».

> الخطأ الثالث يتمثل في المادة ٦٠ التي عهدت بتشكيل «الجمعية التأسيسية» لصياغة الدستور للسلطة التشريعية «الأعضاء المنتخبين من مجلسي الشعب والشورى» متجاهلين أن صياغة الدستور تتطلب توافق كل مكونات المجتمع ولا يمكن صياغته بالأغلبية والأقلية المتغيرة بطبيعتها ويستحيل أن تقوم إحدى السلطات بصياغة الدستور، إضافة إلى وجود حكم سابق للمحكمة الدستورية العليا قاطع في هذا الشأن، قالت المحكمة في حكمها في القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ «.. فإن الوثيقة الدستورية تنشئ سلطات الدولة بما فيها مجلس الشعب والحكومة والقضاء وتقرر مسؤوليتها والقواعد التي تحكمها.. وبالتالي يكون من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا أنه يجب أن تعلو الجهة التأسيسية التي تضع الدستور دوما على جميع سلطات الدولة.. وتنفصل وتستقل عنها حتى تفرض عليها القيود التي وضعتها في ما يتعلق بممارسة سلطاتها.. وتراعي سلطات الدولة القواعد التي صاغتها هذه الجهة وأفرغتها في الوثيقة الدستورية ولا يجوز تعديلها أو إلغاؤها إلا وفق الأشكال والأنماط التي حددتها».

إضافة إلى أن عدم الوضوح والالتباس في صياغة المادة ٦٠ أدى إلى تشكيل معيب للجمعية التأسيسية، حكمت محكمة القضاء الإداري في ١٠ أبريل الحالي ببطلانه ووقف تنفيذ قرار الاجتماع المشترك للأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشوري بتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور من ١٠٠ عضو وحل هذا التشكيل، ومازال الخلاف مستمرا حول كيفية تشكيل الجمعية!

> الخطأ الرابع، إصدار قانون لانتخابات مجلس الشعب يجمع بين نظام الانتخابات بالمقاعد الفردية ونظام الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة ويميز المنتمين للأحزاب السياسية على حساب غير المنتمين للأحزاب «المستقلون»، وهو ما أدى إلى الطعن على القانون بعدم الدستورية ورأت المحكمة أن الطعن جدي ومنتج وأحالت الموضوع للمحكمة الدستورية والتي ستحكم على الأرجح بعدم دستورية هذه المواد في القانون استنادا إلى حكم سابق لها في قضية مماثلة، وبالتالي بطلان انتخابات مجلسي الشعب والشورى وحلهما.

ومن حقنا أن نطالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالكشف عن أسماء وصفات مستشاريه القانونيين الذين ورطوه في هذا الكم من الأخطاء واستبدالهم، فحتى الآن لا نعرف يقينا إلا عضو المجلس «اللواء ممدوح شاهين» مساعد وزير الدفاع للشؤون الدستورية والقانونية، ومع كامل الاحترام له، فلا أظن أن للسيد اللواء أي علاقة بالشؤون الدستورية فخبرته تنحصر في القضاء العسكري ومخالفات الضباط والجنود لقانونهم، كما نعرف كذلك أعضاء لجنة التعديلات الدستورية ولم يكن بينهم من له علاقة بالفقه الدستوري فأغلبهم إن لم يكونوا جميعا ينتمون لسلك القضاء الإداري.

ولا تعرف هل مازال المجلس الأعلى للقوات المسلحة يلجأ لاستشارتهم أم انتهت العلاقة مع الاستفتاء على التعديلات.

باختصار مطلوب إنقاذنا من ترزية القوانين، واللجوء لاستشارة أهل الاختصاص والأحزاب والقوى السياسية قبل أي قرار أو قانون يعتزم المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصداره.. فلا خاب من استشار.